المعايير المهنية الحاكمة لنشر الأخبار الاقتصادية في المواقع الإلكترونية- دراسة تحليلية على عينة من المواقع الاقتصادية المتخصصة

أ. أسماء حمدى عبد الحميد قنديل (*)

مقدمة:

شهد عام 2017 تطبيق حزمة من القررات الاقتصادية المهمة تمثلت في التصديق على اتفاقية "تسهيل التجارة" وهي أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف يتم التوصل إليها فى إطار منظمة التجارة العالمية من أجل نفاذ الصادرات المصرية إلى كل الأسواق العالمية، وإطلاق مبادرة الشمول المالي لنشر الثقافة المالية وتحسين معدلات التنمية الاقتصادية، وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، وإصدار قانون تراخيص المنشآت الصناعية، وإصدار قرارات الحماية الاجتماعية السبعة التي بلغت تكلفتها 65 مليار جنيه، وإطلاق البنك المركزي مبادرة جديدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تنمية وتأهيل وزيادة قدرات رواد الأعمال من الشباب في تلك المشروعات، وتعيين "رضا باقر" ممثلاً مقيماً لصندوق النقد الدولي في القاهرة، إلى جانب إصدار قرار بإلزام المُنتجين بكتابة الأسعار على عبوات المنتجات الغذائية، وقد ألقت هذه القرارات والمبادرات بظلالها على كافة فئات المجتمع المصري.

ورغم صعوبة بعض القرارات الاقتصادية وخصوصاً المتعلقة بتغيير خريطة الدعم والتي انعكست بشكل واضح على خفض الدعم على المواد البترولية، والخبر، إلى جانب ارتفاع أسعار الكثير من السلع والخدمات بشكل غير مسبوق جراء قرار "التعويم" وارتفاع سعر الدولار، إلى جانب ارتفاع أسعار تذاكر المترو، وخدمات الإنترنت وكروت الشحن، وارتفاع أسعار الدواء، ولحوم الأضاحي والأبقار، وارتفاع أسعار تذاكر الحج وغيرها.. إلا أن المواطنين يعقدون الآمال على الخروج من عنق الزجاجة وجني ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

فقد وضعت الحكومة المصرية برنامجاً شاملاً للتكيف والإصلاح من أجل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، ويقوم برنامج الإصلاح الاقتصادي على الركائز الآتية: اعتماد سعر صرف مرن يكفل إلغاء التقييم المفرط للجنية المصرى، وإعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان للوقاية من الصدمات الخارجية، وإجراء إصلاحات هيكلية لدعم النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل، وزيادة حجم الصادرات وتنوعها، وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إدارة المالية العامة، وتقوية

(*) باحثة دكتوراه بكلية الإعلام-جامعة القاهرة.

شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق المساند للفقراء من أجل موازنة آثار الإصلاحات على محدودي الدخل، وضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط، فالإصلاحات الاقتصادية المزمعة جزء من برنامج لخفض العجز في الموازنة وإعادة التوازن لأسواق العملة وهي إجراءات وعدت بها مصر صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض قيمته 12 مليار دولار على ثلاث سنوات.

وحقق برنامج مصر للإصلاح الاقتصادي "نتائج مشجعة" وفقاً لوصف "ديفيد ليبتون" النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، مشيراً إلى أن الاقتصاد المصري يظهر حالياً مؤشرات إيجابية دالة على الاستقرار من بينها تعافي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، ووصول معدل التضخم إلى مستوى معتدل في حين لا يزال الإصلاح المالي يسير في مساره، ووصول احتياطي النقد الأجنبي لأعلى مستوى له منذ عام 2011.

وبالتالي، تستهدف جهود الإصلاح تحسين مناخ الاستثمار من أجل تنمية القطاع الخاص وتعزيز التنافسية، ودعم الشفافية، ومحاربة الفساد، بالإضافة إلى تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر عملية الإصلاح.

ومن هذا المنطلق سعت الدراسة إلى التعرف على كيفية معالجة المواقع الاقتصادية المتخصصة لأهم القرارات والقوانين والمبادرات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية خلال النصف الثاني من عام 2017، والكشف عن المعايير المهنية والأخلاقية التي طبقها القائمون بالاتصال في نشر المواد الصحفية المتعلقة بتغطية هذه الأحداث والقرارات الاقتصادية المهمة التي تمس حياة قطاع كبير من المواطنين، والمستثمرين، ورجال الأعمال، وخصوصاً في ظل عدم وجود برامج اقتصادية متخصصة تبسط وتشرح القرارات والقوانين الاقتصادية، وبالتالي يتعرض المواطنون لكم هائل ومتنوع من المعلومات التي تمررها الفضائيات والصحف والمواقع الإلكترونية التي تستضيف (خبراء الاقتصاد) الذين يفسرون الموضوعات الاقتصادية دون الاستناد إلى خلفية أكاديمية أو خبرة عملية أو مراعاة لطبيعة التخصص في علم الاقتصاد، وبالتالي يقع المواطنون في فخ تفسيراتهم المغلوطة مما يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والمستثمرون على حد سواء.

أولاً: الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت معالجة المضامين الاقتصادية في الصحف والمواقع الإلكترونية العامة والمتخصصة:

المحور الثاني: الدراسات التي عنيت بالمعايير المهنية للمضامين الاقتصادية:

أولاً: الدراسات التي تناولت معالجة المضامين الاقتصادية في الصحف والمواقع الإلكترونية العامة والمتخصصة:

-سعت دراسة **زيزيت إبراهيم حسين (2017)**[1] إلى رصد وتحليل أطر معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادي في صحف (الأهرام، والمصري اليوم، والوفد) خلال الفترة من منتصف شهر مارس حتى منتصف شهر يونيه 2013، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات مباشرة لسياسات الإصلاح الاقتصادي على القوى الاجتماعية في مصر تمثلت أهم ملامحها في صعود شريحة رجال الأعمال وتآكل الطبقة المتوسطة وتدهور أحوال الفقراء.

-استهدفت دراسة **ندية عبد النبي القاضي (2017)**[2] رصد وتحليل وتفسير أطر التغطية الخبرية لقضية التضخم في صحف (الأهرام، الوفد، المصري اليوم) وذلك خلال الفترة من الأول من يوليو وحتى 31 ديسمبر 2015. وتوصلت الدراسة إلى تنوع الأطر التي وظفتها الصحف في تناولها لقضية التضخم، فقد أبرزت صحيفة الأهرام جهود الرئيس والحكومة لمواجهة قضية التضخم في إطار العمل والإنجاز، واستخدمت صحيفة "المصري اليوم" الإحصاءات والأرقام لتوضيح حجم التضخم وحجم الفقر في المجتمع، واستخدمت صحيفة "الوفد" إطاري الفشل والخسائر الاقتصادية.

-اهتمت دراسة **دعاء عادل محمود (2016)**[3] برصد وتحليل أطر معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر) خلال الفترة من 2012/7/1 إلى 2013/6/30. وطبقت الدراسة على موقع المصري اليوم، موقع اليوم السابع، وموقع مصراوي، وبالإضافة إلى عينة عشوائية من الشباب مستخدمي المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي قوامها (400) مفردة. وتوصلت الدراسة إلى أن القضايا الاقتصادية جاءت في مقدمة اهتمام المواقع الإلكترونية (البورصة 15.8%، والإستثمار 14.3%، والسياحة 10.9%)، كما إنفردت شبكات التواصل الاجتماعي بطرح قضايا لم تطرح بالمواقع الإلكترونية مثل: (العدالة الاجتماعية، حقوق العمال) وإن جاءت بنسب متواضعة إلا أنها كشفت عن طرح مغاير للقضايا الاقتصادية التي قدمت بالمواقع الإلكترونية.

-استهدفت دراسة **دعاء عبد الله السيد (2016)**[4] التعرف على تأثير المعلومات التي يكتسبها المستثمر من خلال الإنترنت على قراراته الاستثمارية في سوق الأوراق المالية وذلك بالتطبيق على البورصة المصرية من خلال دراسة مسحية مقارنة بين 3 مراحل لفترة ثرية بالتغييرات مر بها المجتمع المصري وهي: مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير، ومرحلة ما بين ثورتي 25 يناير و30 يونيه، ومرحلة ما بعد ثورة 30 يونيه. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن كل مستثمر يختلف عن الآخر من حيث درجة

تأثره بمعلومات الإنترنت عند اتخاذ قراره الاستثماري، وذلك باختلاف خبرته في سوق الأوراق المالية وحجم محفظته الاستثمارية، فكلما قلت الخبرة لديه وقلت حجم محفظته الاستثمارية، زاد اعتماده على الإنترنت كمصدر للمعلومات.

- سعت دراسة **Angeliki Boubouka، وChristos Tzalavras (2016)**[5] إلى التعرف على معالجة الصحف المحلية الرئيسية في قبرص للأزمة المالية وتحليل الأخبار المتعلقة بخطط الإنقاذ المالي التي وقعتها قبرص مع الترويكا (الاتحاد الأوربي، والبنك المركزي الأوربي، وصندوق النقد الدولي) وذلك خلال الفترة من يونيو 2012 إلى مايو 2013 بالتطبيق على الصحيفتين "Filelefthеros"، و"Politis". وتوصلت الدراسة إلى أن الصحيفتين لم تركزا على تدهور مستوى المعيشة في قبرص، ولم يتم تناول تأثير الأزمة على الأشخاص أو تمثيلها في صحف الدراسة، بينما تم التطرق لارتفاع معدلات البطالة كنتيجة حتمية لتداعيات الأزمة الاقتصادية. وأشارت النتائج إلى أن إطار التبعية ركز على العلاقات بين القوى الفاعلة الرئيسية للأزمة والصفات المنسوبة إليهم، فقد وضعت قبرص آمالها للخروج من الأزمة الاقتصادية عن طريق مساعدة الجهات الدائنة (الترويكا)، أما "القوى الفاعلة المحلية" مثل الحكومة القبرصية فقد بذلت بعض الجهود لحل الأزمة، ولكنها كانت أضعف من قدرة الترويكا على النهوض بقبرص من كبوتها الاقتصادية وخصوصاً خلال الفترات الزمنية للدراسة.

-سعت دراسة **Na Yeon Lee، وKanghui Baek (2016)** [6] إلى رصد التغييرات التي شهدتها الصحافة الاقتصادية في كوريا الجنوبية خلال ال20 سنة الأخيرة وذلك بسبب الأزمة المالية التي واجهتها الشركات المملوكة لمؤسسات صحفية. وقد أجريت الدراسة التحليلية على (2442) مقال وخبر منشور في ثلاث من الصحف اليومية والتي تتمتع بأعلى معدلات توزيع في كوريا الجنوبية وهي: Dong-Allbo، وChosun IIbo وJoongAng IIbo وذلك خلال الفترة الزمنية من 1994 إلى 2014. وأشارت النتائج إلى انخفاض نسبة الأخبار والمقالات التي تُلبي إحتياجات الجمهور العام المهتم بالقضايا الاقتصادية عامةً مثل: البطالة، والسياسات الحكومية وذلك من 53% إلى 32%، بينما ارتفعت نسبة الأخبار الاقتصادية المتعلقة بالأنشطة التجارية الفردية وذلك من 17% إلى 30% وذلك خلال الفترات الزمنية المدروسة 1994، و2004 و2014. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه قد بلغت نسبة الأخبار الاقتصادية المنشورة في الصحف المدروسة كالتالي: صحيفة Dong-Allbo بنسبة (36.3%)، تلتها صحيفة Chosun IIbo بنسبة (35.2%).

-سعت دراسة **عدلات عبد المعطي (2015)**[7] إلى التعرف على دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية، ومدى اهتمام الجمهور الفلسطيني بالقضايا الاقتصادية المحلية، وطبقت الدراسة على عينة قوامها

163 مبحوثاً، وقد أجريت الدراسة على الموقع الإلكتروني لصحيفتي "فلسطين" و"الحياة الجديدة"، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الخبر قد احتل المرتبة الأولى في عرض المواد الاقتصادية وذلك بنسبة 71.27%، يليه التقرير بنسبة 20.75%، وجاء التحقيق الصحفي في المرتبة الأخيرة.

-استهدفت دراسة **نواف العتيبي (2015)**[8] رصد وتحليل علاقة الأخبار الاقتصادية التي تنشرها الصحف الكويتية بتقلبات سوق المال للتعرف على الدور الذي تلعبه المواد الاقتصادية في التأثير على مجريات الاقتصاد في الكويت. وطبقت الدراسة التحليلية على صحف (القبس، وجريدة الوطن، وجريدة الراي)، وذلك خلال الفترة من 2012/1/1 حتى 2012/3/30. وتوصلت الدراسة إلى اهتمام الصحف المدروسة بالفنون الصحفية الإخبارية، وكشف التحليل عن تعدد مظاهر التركيز على أخبار الإثارة وقد إتضح ذلك في الأخبار التي تخص سوق الكويت للأوراق المالية، حيث يخضع بعض المحررين لرغبات المضاربين في تمرير أخبار غرضها تصعيد أسهم معينة.

-سعت دراسة الباحثان **Angel Arrese وAlfonso Vara-Miguel (2015)**[9] إلى إلقاء الضوء على تحليل استخدام الكلمات المجازية في التغطيات الاقتصادية، وقام الباحثان بدراسة الخطاب الصحفي في (24) صحيفة يومية تصدر في 6 دول أوربية وهى: (اليونان، إيطاليا، وأسبانيا) والتي تعاني من مشكلات حادة في الديون السيادية، و(هولندا وفلندا والمملكة المتحدة) والتي لا تعاني من أزمة الديون السيادية، وأجرى الباحثان الدراسة على عينة قوامها (6810) مقال وقصص خبرية في صحف الدراسة، وذلك من أجل فهم الكيفية التي يتم من خلالها تفسير أزمة منطقة اليورو في وسائل الإعلام والدول المختلفة، واستخدمت الدراسة نظرية Conceptual Metaphor Theory ل Jakoff و Johnson (1980). وأشارت النتائج إلى صعوبة تخلي وسائل الإعلام عن وظائفها التقليدية في التغطيات الصحفية، وأن أكثر الكلمات المجازية شيوعًا في التغطية الصحفية لأزمة الديون السيادية الأوربية، هى: " المرض Disease"، و"Natural أمر طبيعي ". وتم توظيف هاتان الكلمتان في أكثر من نصف عينة الصحف المدروسة، واستخدمت كلمات أخرى مثل: "العاصفة"، و"انتقال العدوى"، والتي صورت الأزمة للقارئ بأنه يصعب السيطرة عليها.

-استهدفت دراسة **Katrina Schwarz (2014)**[10] التعرف على أنماط المعالجة الصحفية لأزمة اليورو في الصحف النخبوية البريطانية، والأسبانية والألمانية، ورصد أوجه التشابه والإختلاف في الصحف المدروسة وهي :El Pais، Frankfurter Allgemeine Zeitung، The Times، The New York Times، كما تناولت الدراسة تغطية صحيفة **نيويورك تايمز** للأزمة الاقتصادية. وأجريت الدراسة التحليلية على عينة قوامها (646) مقال خلال عامي 2011

و2012. وأوضحت النتائج أن السياسة الاقتصادية الوطنية تؤثر على تغطية الصحف لأزمة اليورو إلى حد ما، وأن الأخبار التي تناولتها الصحف الأسبانية والألمانية عينة الدراسة هى الأكثر تغطية خلال أزمة اليورو لأن أحداث الأزمة أثرت على أسبانيا وألمانيا بدرجة أكبر من تأثيرها على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- سعت دراسة **Zhifeng Liu ، وTingting Zhang، وXiaoguang Yang (2014)**[11] إلى معرفة الآثار الناجمة عن التفاعل الاجتماعي على المشاركة في سوق الأوراق المالية بالصين، وطبقت الدراسة التحليلية على 150 مقاطعة صينية و450 قرية، و10,000 عائلة صينية، و17 ألف من السكان الصينيين،، وذلك من خلال الاستعانة بالبيانات المتضمنة في الدراسة الموسعة التي أعدها مركز الصين للبحوث الاقتصادية في جامعة بكين عام 2011 The China Health and Retirement Longitudinal Study، والتي تضم معلومات عن السكان في الصين الذين تبلغ أعمارهم 45 عامًا فأكثر، وبعد ذلك تم استطلاع آراء المبحوثين للتعرف على نوعية استثماراتهم إن كانت طويلة الأجل (الاحتفاظ بالأسهم لمدة طويلة)، أو قصيرة الأجل (سريع البيع والشراء). وتوصلت الدراسة إلى أن التفاعل الاجتماعي له تأثير إيجابي على المشاركة في سوق الأوراق المالية.

-سعت دراسة **Eun Prica (2013)**[12] إلى التعرف على أطر تحليل الخطاب الصحفي لكبرى الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وهما الأزمة الاقتصادية عام 1929، وأزمة الرهن العقاري عام 2008. وطبقت الدراسة على صحيفتي "نيويورك تايمز" و "وول ستريت جورنال"، وركزت الدراسة على انهيار سوق أوراق المالية خلال الفترة من 1929 و1932، وأزمة الرهن العقاري خلال عامي 2007 و2009. وتوصلت النتائج إلى تفوق وسائل الإعلام البديلة على وسائل الإعلام الرئيسية في تقديمها تحليلات متعمقة حيث قدمت وجهات نظر الخبراء والمحللين. وأظهرت الدراسة أن عناوين صحيفة " نيويورك تايمز" قد ركزت على الخسائر الكبيرة في يوم "الثلاثاء الأسود"، حيث اعتمدت على الخداع الخطابي الذي يصرف الجمهور عن المشكلات الجسيمة الناجمة عن الكساد المالي الكبير.

-استهدفت دراسة **سامح الشريف (2013)**[13] رصد وتحليل وتفسير أنماط استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية، وذلك في ضوء نظرية التماس المعلومات. وطبقت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة قوامها 200 مفردة من رجال الأعمال المصريين. وتوصلت الدراسة إلى تفضيل رجال الأعمال المصريين للأشكال الإخبارية حيث جاء الخبر في المرتبة الأولى بنسبة 70,5%، يليه الحديث الصحفي بنسبة 13,5%، ثم التقرير بنسبة 10,5%، كما احتلت المواقع الاقتصادية المتخصصة صدارة وسائل الإعلام الاقتصادية التي يتابعها

رجال الأعمال في فترات الأزمات الاقتصادية بنسبة 64%، تليها الصحف الاقتصادية المتخصصة بنسبة 18%.

-رصدت دراسة **Paul Manning (2012)**[14] تأثير العلاقة بين محرري الشئون الاقتصادية ومصادر معلوماتهم في تغطيتهم للأزمة المالية. وطبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2009، وتم إجراء المقابلات مع 12 من المحررين والمراسلين ذوي الخبرة في الصحافة الاقتصادية بالمملكة المتحدة. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم صحفيين الاقتصاد الذين يعملون في وكالات الأنباء قد فشلوا في كتابة تقارير عن احتمالات حدوث الانهيار الاقتصادي وذلك بسبب صعوبة إجراء التحقيقات والتقارير الإستقصائية نتيجة قيام الصحف بتخفيض أعداد العاملين داخل غرف الأخبار، بالإضافة إلى اكتفاء المحررين بروتين العمل اليومي المتمثل في جلب الأخبار من الشركات. وأوضحت الدراسة أن محرري الشئون الاقتصادية قد واجهوا صعوبات وتحديات عديدة متعلقة بشرح وتبسيط القصص المالية للجمهور.

- رصدت دراسة **على رجب الحمداني (2011)**[15] تغطية الأزمة المالية العالمية في الصحف العربية بالتطبيق على صحف "الرأي الأردنية" و"الزمان العراقية" و"البيان الإماراتية"، وأجريت الدراسة التحليلية خلال الفترة من 2008/9/1 إلى 2009/12/31. وتوصلت الدراسة إلى أن وكالات الأنباء العالمية والوطنية كانت أهم المصادر الإخبارية التي اعتمدت عليها الصحف العربية المدروسة في تغطيتها للأزمة، وجاءت الأخبار والتقارير والتحقيقات كأهم الفنون التحريرية في التغطية الصحفية للأزمة المالية العالمية في صحف الدراسة.

-سعت دراسة **الأميرة سماح فرج (2011)**[16] إلى الوقوف على الكيفية التي تُفسر بها الأزمات المجتمعية من قبل وسائل الإعلام بالتطبيق على الاعتصامات العمالية في القطاعات المصرية المختلفة، وأزمة تفجيرات الحسين الإرهابية وتداعياتها، وأزمة مستقبل مصر السياسي وتوريث الحكم. وطبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (200) مفردة من القائمين بالإتصال في صحف (الأهرام، الوفد، المصري اليوم)، وأجريت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية طبقية قوامها (420) مفردة من الجمهور. وتوصلت الدراسة إلى أن 58.8% من المبحوثين لديهم معلومات دقيقة عن الأزمات الاقتصادية، في حين أشار 35.5% أن لديهم معلومات غير دقيقة.

-سعت **دراسة Hailiang Chen، وPrabuddha De، وYu (Jeffrey) Hu، وByoung-Hyoun Hwang (2011)**[17] إلى التعرف على الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في الأسواق المالية، وذلك من خلال تحليل المقالات المنشورة على موقع https://seekingalpha.com / المتخصص في نشر أخبار

سوق الأسهم والتحليلات المالية، وطبقت الدراسة التحليلية على موقع " https://seekingalpha.com/ " لأنه الأكثر شعبية بين المستثمرين، وقام الباحثون بتحميل المقالات المنشورة في موقع Seeking Alpha خلال الفترة الزمنية من 2006 إلى 2010 وإنشاء برنامج لوضع المعلومات المستخرجة من الموقع من أجل تحليلها وتصنيفها في جداول، كما تم تحليل المقالات المنشورة في صحيفة Wall Street Journal للوصول إلى أخبار متعلقة ب 3,030 سهم تم تغطيتهم في موقع Seeking Alpha. وتوصلت الدراسة إلى أن منصة Seeking Alpha لها تأثير قوي وخصوصًا فيما يتعلق بالمقالات التي تحظى بالاهتمام من قبل الشركات وصغار المستثمرين أو المستثمرين الأفراد وهم الفئة الأكثر استخداماً لهذه المنصة وينتجون المحتوى المنشور عليها.

-سعت دراسة **David Remund، وNel C. L. Huang، وDaniel Riffe& Jennifer Harlow (2010)**[18] إلى معرفة تأثير الأخبار الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية على توقعات الأفراد المستقبلية وتقييماتهم لجودة التغطيات الإخبارية، ورصد تقييمات الأفراد لجودة التغطية الإخبارية للمضامين الاقتصادية أثناء فترات الركود. وطبقت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من المبحوثين قوامها (414) من البالغين وذلك خلال الفترة من 3 نوفمبر إلى 26 نوفمبر 2009. وتوصلت الدراسة إلى أن 58% من المبحوثين وافقوا على أنهم يجدون صعوبة في إدخار الأموال، كما يشعر 44% من أفراد عينة الدراسة بالقلق من وضعهم الوظيفي. بينما وافق 44% من المبحوثين على أنه بإستطاعتهم فعل جميع الأشياء التي يستمتعون بها، كما ذكر 31% من المبحوثين أنه يمكنهم شراء جميع الأشياء التي يريدونها.

-سعت دراسة **Xue Zhang، وHauke Fuehres، وPeter A. Gloor (2010)**[19] إلى التنبؤ بمؤشرات سوق الأوراق المالية من خلال تحليل تغريدات مستخدمي تويتر، فقد ركزت الدراسة على التنبؤ بمؤشرات سوق الأوراق المالية مثل: داو جونز Dow Jones، ناسداك NASDAQ، وستاندر أند بور500 S&P. وأجريت الدراسة التحليلية من خلال تجميع أبرز 100 تويتة منشورة خلال ستة أشهر، وذلك من أجل تحليل المزاج الإيجابي والسلبي للجماهير على موقع Twitter ومقارنتها مع مؤشرات أسواق المال مثل داو جونز، وستاندر آند بورز، وناسداك لمدة 6 أشهر خلال الفترة الزمنية من 2009/3/30 إلى 2009/9/7. وقام الباحثون بتحليل أعداد التويتات من أجل قياس المزاج العام للجماهير من خلال التغريدات المعبرة عن مشاعر الأمل Hope، والخوف Fear ، والقلق Worry بشأن مؤشرات سوق الأسهم. توصلت الدراسة إلى أن نسبة التويتات المعبرة عن مشاعر الأمل والقلق والخوف تنعكس سلبياً على مؤشرات الأسهم المدروسة، وهي: داو جونز، وناسداك، وستاندر أند بور؛ فعندما يعبر الأشخاص بقوة عن مشاعر الأمل، أو

الخوف، أو القلق ينخفض مؤشر السهم في اليوم التالي، وبالمثل عندما ينخفض المزاج العام للمواطنين فيرتفع مؤشر السهم في اليوم التالي، أي أن المزاج العام للمواطنين عبر التويتات يعد مؤشراً يمكن الاستناد إليه في التنبؤ بحركة سوق الأوراق المالية في اليوم التالي.

-سعت دراسة **Johan Bollen، وHuina Mao، وXiao-Jun Zeng (2010)**[20] إلى تحليل وتوصيف المزاج العام لمستخدمي تويتر من خلال تحليل تغريداتهم اليومية من أجل التنبؤ بسوق الأوراق المالية، وقامت الدراسة باستخدام أداتين لقياس التباين في مزاج المستخدمين من خلال تحليل تغريداتهم التي يكتبونها خلال الفترة من 28 فبراير 2008 إلى 19 ديسمبر 2008. واستخدمت الدراسة أداتين للقياس هما: Opinion Finder والتي تقيس المزاج الإيجابي والسلبي positive vs. negative mood، وأداة جوجل Google-Profile of Mood States (GPOMS) والتي تقيس 6 أبعاد للحالات المزاجية وهي: الهدوء Calm، التنبيه Alert، التأكيد Sure، الحيوية والفعالية Vital، الطيبة Kind، السعادة Happy، وقام الباحثون بتحليل ميول ومشاعر مستخدمي تويتر من خلال مقارنة استجاباتهم للإنتخابات الرئاسية وعيد الشكر في عام 2008 حيث تم استخدام نفس مقياس التوقع بإنتخابات الرئاسة في التوقع بأداء مؤشر "داو جونز الصناعي". وتوصلت الدراسة إلى أن مسألة دقة التوقعات بمؤشر "داو جونز الصناعي" يمكن تطويره وتحسينه بشكل ملحوظ من خلال تحليل مشاعر وميول مستخدمي تويتر. وأظهرت النتائج أن التوقعات بحدوث التغيرات اليومية هبوطاً وصعوداً في قيمة إغلاق مؤشر داو جونز الصناعي قدرت بنسبة 87,6%.

-سعت دراسة **سامية عبد المجيد (2005)**[21] إلى التعرف على أولويات القضايا الاقتصادية التي ركزت عليها صحف "الثورة"، و"الثوري"، و"الصحوة"، و"الوحدوي" وذلك خلال الفترة من 1995 إلى أواخر 2002، ووظفت الباحثة مدخل ترتيب الأولويات وتحليل الإطار الإعلامي، وطبقت الباحثة الدراسة على عينة من القراء قوامها (330) مبحوث. وتوصلت الدراسة إلى أن الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية (الحكومية والحزبية) قد اتسم بالطابع الإنشائي والمبالغة وبعمومية الطرح، وغلب عليه الأسلوب العاطفي (الإنفعالي) والصيغة الدعائية.

ثانياً: الدراسات التي عنيت بالضوابط المهنية للمضامين الاقتصادية في الصحف والمواقع الاقتصادية المتخصصة:

-استهدفت دراسة **Elena Raviola وMaria Norback (2013)**[22] التعرف على تأثير التطورات التكنولوجية على تطوير الأداء المهني بصحيفة Il Sole 24 Ore، وهي إحدى كبريات الصحف الاقتصادية في إيطاليا. وطبقت الدراسة المنهج

الإثنوجرافي وذلك خلال ستة شهور بين عامي 2007 و2008 حيث شهدت هذه الفترة استحداث طرق جديدة للعمل داخل الصحيفة وإعادة الهياكل التنظيمية بها، فقد تم تصميم موقع إلكتروني للصحيفة وإندماج العمل بين الموقع الإلكتروني والصحيفة داخل غرف أخبار واحدة خلال عام 2000. واستخدمت الباحثة أداة الملاحظة والمقابلة مع الصحفيين لملاحظة التغييرات التي طرأت على روتين عملهم، وأجرت الباحثة 50 مقابلة مع الصحفيين ومدراء تحرير الصحيفة.

وتوصلت الدراسة إلى أن توظيف التقنيات التكنولوجية في العمل الصحفي قد وفر مساحة شاسعة وإمكانية كبيرة لنشر العديد من المقالات، والموضوعات، والأقسام الاقتصادية، مما نجم عنه توسيع نطاق التغطيات الصحفية، حتى أصبح الموقع من أهم المواقع الاقتصادية في إيطاليا. كما أتاح الموقع الإلكتروني إمكانية نشر التغطيات الإخبارية لجميع الأحداث، جنباً إلى جنب مع الأخبار الاقتصادية.

-سعت دراسة **Anne Louise Kruger (2013)**[23] إلى تطوير الأداء المهني للصحفيين الذين يعملون في وسائل الإعلام الإسترالية سواء الصحفيين داخل غرف الأخبار، والمراسلين الذين يقومون بتغطية المناطق الريفية، وتغطية القضايا الإقليمية وذلك من أجل إنتاج قصص خبرية ذات جودة عالية مما يُسهم في فهم أعمق وأشمل للتقارير الاقتصادية من قبل الجمهور الذين يتزودون بالأخبار التي تبثها وسائل الإعلام لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. واستهدفت الدراسة تحديد نوعية المعارف والمهارات التي يحتاجها الصحفيين الذين يقومون بتغطية المضامين الاقتصادية ذات البعد المحلي والإقليمي في أستراليا. حيث ذكرت الدراسة أنه يجب على الصحفيين تحديد نوعية المعلومات التي سيقومون بتغطيتها، ومعرفة المعلومات تؤثر على إدراك الجمهور للقضية التي يتناولها الصحفيون، وهو ما يعرف بعملية تأطير الأخبار، حيث أشار Ben-Porath (2009) إلى أن عملية التأطير تعني إختيار الكلمات والموضوعات، والأفكار في العملية الإتصالية، وتأثير عملية الإنتقاء على آراء الجمهور، وتساعد عملية التأطير الصحفيين لكتابة تقارير جيدة حول موضوع ما لبناء معارف الجمهور.

وركزت الدراسة على تقديم دليل إرشادي للصحفيين لتعلم خطوات كتابة قصص إخبارية تدور حول "السلع الإسترالية"، وطبقت الدراسة على محرري الأخبار داخل غرف الأخبار التليفزيونية الرائدة بإستراليا، وعقد مقابلات متعمقة معهم لخبرتهم الكبيرة في عملية إنتاج الأخبار، وطبقت الدراسة على خمسة من محرري الأخبار داخل غرف أخبار قنوات Queensland news Channels، وهم: Bernard Bowen من قناة ABC Queensland، وPaul Reed من قناة Channel 9 Queensland، وCathie Schnitzerling من قناة Channel 10

Queensland، ومحرر من قناة Channel 7 Queensland، وAlistair Frew المحرر بقناة WIN TV Queensland الذي إعتذر عن إجراء مقابلة معه.

وتوصلت النتائج إلى أن هناك ضغوط عديدة يواجهها الصحفيون في عملهم حيث ذكر Paul Reed محرر قناة Channel 9 أن صحفيين الشئون الاقتصادية يواجهون ضغوط المنافسة من القنوات والمواقع الأخرى من أجل جذب المزيد من المعلنين. كما تعد ضغوط المواعيد النهائية لتسليم العمل أحد أهم العقبات التي تواجه الصحفيون الذين تم استطلاع آرائهم.

-استهدفت **دراسة Sabine Tan (2011)**[24] التعرف على كيفية توظيف الوسائط المتعددة في المواقع الاقتصادية، والقنوات التليفزيونية، وقد ألقت الدراسة الضوء على كيفية استفادة المنابر الإعلامية من التطورات التكنولوجية عن طريق توظيف رسوم الجرافيك المعلوماتية، ومقاطع الفيديو، والصور وغيرها من الوسائل لتقديم الأخبار الاقتصادية للجمهور على مدار اليوم، وطبقت الدراسة على المواقع الاقتصادية الآتية: Bloomberg، وcnbc، وFoxBusiness، ورويترز وذلك من أجل التعرف على الأطراف الفاعلة في تغطية الأخبار الاقتصادية وطرق عرض المضامين الاقتصادية في الوسائط الإعلامية المختلفة. وأشارت النتائج إلى أن هناك إتساق في عرض الأخبار في المواقع المختلفة وخصوصاً في العناوين، والمقدمة، وذلك في طريقة تجسيد الأطراف الفاعلة في القصص الخبرية من خلال مقاطع الفيديو أو الألفاظ والعبارات المستخدمة.

-استهدفت دراسة **Joseph M. Chan، وFrancis L.F Lee، وZhongdang Pan (2006)**[25] معرفة تقييم الصحفيين للمواقع الإخبارية المملوكة للدولة والبوابات التجارية في الصين، ونمط استخدامات الصحفيين للإنترنت في الصين وتقييمهم لمصداقية المواقع الإلكترونية وتطبيقها للمعايير المهنية والأخلاقية. وطبقت الدراسة الميدانية على عينة عشوائية من الصحفيين في شنغهاي، وهانجتشو بلغ قوامها 462 محرراً صحفياً يعملون بدوام كامل وذلك خلال الفترة الزمنية من خريف 2002 إلى ربيع 2003. وتوصلت الدراسة إلى أن الصحفيين في مدينة شنغهاي يستخدمون الإنترنت للبحث عن الأخبار وذلك بدرجة أكبر من نظرائهم في مدينة هانجتشو. وأشارت النتائج إلى أن الصحفيين في مدينة شنغهاي وهانجتشو قاموا بتصنيف المواقع الإخبارية المملوكة للدولة بأنها أكثر مصداقية من الوسائل الإعلامية المملوكة للشركات، وتتسق هذه النتيجة مع الصحفيين في الدول الغربية الديمقراطية.

-سعت دراسة **Mary Jane Pardue (2004)**[26] إلى معرفة اتجاهات محرري الاقتصاد في الصحف القومية نحو التأهيل المهني والأكاديمي للمندوبين الجدد الذين

يقومون بتغطية الأخبار الاقتصادية، وتقييم رؤى المحررين لأهمية اكتساب الصحفيين المتخصصين في تغطية الشئون الاقتصادية خبرة في تحليل البيانات الاقتصادية للشركات. وطبقت الدراسة الميدانية على 127 صحفياً من أعضاء الجمعية الأمريكية للكتاب والصحفيين المتخصصين في الشؤون الاقتصادية، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان وتم إرسالها للصحفيين عبر البريد الإلكتروني وذلك خلال الفترة من 12 نوفمبر 2002 إلى 9 يناير 2003.

وتوصلت النتائج إلى أن أكثر من نصف عينة الدراسة (57,5%) من المحررين يعملون في صحف يقل معدل توزيعها عن 100,000 نسخة. وأشارت الدراسة إلى أنه قد شهد عام 2002 تسليط وسائل الإعلام الضوء على فضائح الشركات المالية، فقرابة 80% من محرري الاقتصاد قاموا بتصنيف خريجي أقسام الصحافة الجدد بأنهم غير مؤهلين إلى حد كبير لتغطية الأخبار الاقتصادية، وأشار 17,3% من المحررين إلى أن خريجي أقسام الصحافة الجدد غير مؤهلين إلى حد ما لتغطية الأخبار الاقتصادية، في حين أشار 14% من المحررين إلى أن الطلاب مؤهلين بدرجة كافية لتغطية الأخبار الاقتصادية. وبالتالي، فإن الدراسة أشارت إلى أن خريجي أقسام الصحافة الجدد غير مؤهلين بدرجة كافية لتغطية الأخبار الاقتصادية، ونستنتج مما سبق، ضرورة اهتمام الصحف والمواقع الإلكترونية بإعداد وتأهيل المحررين لتغطية الأخبار الاقتصادية.

-سعت دراسة **Jaemin Jung (2003)**[27] إلى التعرف على مقروئية المضامين الاقتصادية في الصحف وأقسام الاقتصاد في المواقع الإلكترونية الأكثر انتشاراً في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالتطبيق على: Wall Street Journal، وUSA Today، وNew York Times، وCNNfn، وCNBC، وCBS MarketWatch.

وطبقت الدراسة التحليلية على 180 مقالاً في ثلاث صحف، و180 مقالاً في المواقع الإلكترونية لمدة 3 أسابيع بدءاً من 12 فبراير 2001، وتوصلت الدراسة إلى أن طول الجملة قد اختلف في عينة المواقع الإلكترونية والصحف المدروسة، حيث بلغ معدل طول الجملة في موقع CNBC 24,7، في حين بلغ معدل طول الجملة في صحيفة Wall Street Journal 19,9، وصحيفة USA Today 19,7، بينما تفوقت صحيفة New York Times حيث بلغ معدل طول الجملة بالمواد المنشورة بها 27,7. وأشارت النتائج إلى أن معدل مقروئية عينة الصحف والمواقع الاقتصادية المدروسة بلغ 30 من 50 درجة وفقاً لمقياس فليش مما يعني أن مقروئية الموضوعات الاقتصادية في العينة المدروسة تتسم بالصعوبة.

وأظهرت الدراسة أن مقياس المقروئية بلغ 11,3 درجة مما يعني أن مقروئية المضامين الاقتصادية المتخصصة في عينة الدراسة تتسم بالصعوبة، كما توصلت النتائج إلى أن المواقع الإلكترونية المدروسة قد وظفت العروض المرئية والوسائط المتعددة بدرجة أكبر من الصحف المدروسة وقد إتضح ذلك جلياً في موقع CNBC. وقد ركزت المواقع المدروسة على استخدام الجداول والرسوم البيانية ورسوم الجرافيك وقد تفوق موقع CNBC على المواقع المدروسة في استخدام العروض البصرية بنسبة 80,6%.

وأوضحت النتائج أن المواقع الإلكترونية المدروسة ركزت بدرجة كبيرة على أخبار سوق الأوراق المالية، فقد ركز موقع CNBC على الأخبار الاقتصادية بنسبة 56,7%، وقد ركزت هذه المواقع على أخبار سوق الأوراق المالية والشركات المملوكة لأفراد. في حين ركزت الصحف الاقتصادية على المضامين الاقتصادية المتنوعة بدرجة أكبر من المواقع الإلكترونية، فمثلاً ركزت صحيفة "وول ستريت جورنال" على الاقتصاد القومي، والأخبار الاقتصادية العالمية بنسبة 20,2%، و18,3% على التوالي، كما تفوقت صحيفة "وول ستريت جورنال" على عينة الصحف والمواقع المدروسة في تغطية أخبار الشركات المملوكة لأفراد، وقطاع الصناعة.

وأظهرت الدراسة أن الصحف تركز بصفة أساسية على استخدام الصور، بينما تركز المواقع الإلكترونية بدرجة كبيرة على رسوم الجرافيك المعلوماتية لتحليل البيانات الاقتصادية، كما تركز المواقع الاقتصادية على بث الأخبار اللحظية لسوق الأوراق المالية بشكل يصعب تقديمه في الصحف الورقية. ولكن يحتوي تخصص سوق الأوراق المالية على مصطلحات صعبة مما قد يؤدي إلى صعوبة عرضها وتقديمها من قبل القائمين بالاتصال في المواقع الاقتصادية. وتستخدم المواقع الاقتصادية أيضاً الخدمات التفاعلية المتنوعة التي تسهل عرض الموضوعات الاقتصادية بشكل أكثر إحترافية وجاذبية للقراء حيث توظف الجداول والرسوم البيانية لتقديم موضوعات بشكل تفصيلي عن سوق الأوراق المالية.

ثانياً: الدراسة الاستطلاعية:

طبقت الباحثة الدراسة الاستطلاعية على عينة من المواقع الاقتصادية المتخصصة، للوقوف على أهم المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لنشر المضامين الاقتصادية وخصوصاً المتعلقة بأهم القرارات والقوانين الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية خلال الفترة الزمنية من يونية إلى ديسمبر 2017، حيث رصدت الدراسة كيفية معالجة المواقع الاقتصادية للقرارات الاقتصادية المهمة التي استحوذت على اهتمام قطاع كبير من المواطنين، وقد طبقت الدراسة على المواقع الاقتصادية

المتخصصة الآتية: (بوابة المال، وأموال الغد، والأهرام الاقتصادي)، وذلك لعدة اعتبارات من أهمها: ارتفاع مرتبة تصنيفها في موقع إليكسا، ومحركات البحث، وقد حددت الباحثة مجموعة من القضايا الاقتصادية وفقًا لما أسفرت عنه نتائج الدراسة الاستطلاعية وهى: القضايا الاقتصادية-الاجتماعية، السياسات النقدية، والسياسات المالية، وقضايا التنمية الاقتصادية، وأهم المستجدات على سوق الأوراق المالية، وهو ما انعكس على أجندة اهتمامات المواقع الاقتصادية المدروسة.

-ومن أهم نتائج الدراسة الاستطلاعية ما يلى:

- **طبقت الدراسة التحليلية خلال النصف الثاني من عام 2017 الذي شهد إصدار العديد من القرارات الاقتصادية المهمة، من أهمها:**

-التصديق على اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية بتاريخ 24-6-2017: فقد أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرار الجمهوري رقم (119) لسنة 2017، بشأن الموافقة على انضمام مصر إلى اتفاقية تسهيل التجارة بعد تصديق مجلس النواب عليها وإقرارها، مشيرًا إلى أن الاتفاقية تعد أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف يتم توقيعها والتوصل إليها في إطار منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها، وذلك من أجل نفاذ الصادرات المصرية إلى جميع الأسواق العالمية.

-موافقة مجلس النواب على قانون التأمين الصحي الشامل: وافق مجلس النواب خلال جلسته العامة يوم 18 ديسمبر 2017، برئاسة الدكتور على عبد العال، نهائياً على مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل المكون من 67 مادة، وسيرسله المجلس لرئيس الجمهورية للتصديق عليه ونشره في الجريدة الرسمية.

-قرارات الحماية الاجتماعية التي أصدرها الرئيس عبد الفتاح السيسي لحماية محدودي الدخل في 20-6-2017.

- قرار "البنك المركزي المصري" بإلغاء قيود تحويل النقد الأجنبي للخارج: أعلن البنك المركزي المصري، في يوم الأربعاء 14 يونيو 2017، عن إلغاء التعليمات الصادرة بتاريخ 13 فبراير 2011 بشأن الحد الأقصى المقرر للتحويل للخارج بواقع 100 ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها للعميل الواحد مرة واحدة خلال العام، والذي سبق أن تم تطبيقه على الأفراد الطبيعيين المصريين والشركات باستثناء التحويلات الخاصة بالعمليات التجارية المتعلقة بالاستيراد، ومستحقات الأجانب الناتجة عن استثماراتهم في مصر، وتحويلات الشركات الأجنبية العاملة في مصر.

-تعيين "محسن عادل" نائبًا لرئيس البورصة لمدة 4 سنوات بتاريخ 19-7-2017: أصدر المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، القرار رقم (1634) لسنة 2017، بتعيين محسن عادل حلمي، نائباً لرئيس البورصة المصرية، لمدة 4 سنوات.

-مصر تتسلم الدفعة الثانية من الشريحة الأولى من قرض صندوق النقد بقيمة 1.25 مليار دولار.

- قرار بإلزام المنتجين بكتابة الأسعار على عبوات المنتجات الغذائية: نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر يوم الثلاثاء الموافق 10-10-2017، قراراً للدكتور على المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية، بإلزام المنتجين بكتابة الأسعار على عبوات المنتجات الغذائية.

- البنوك ترفع عمولات السحب من ماكينات الصرف الآلى-23 نوفمبر 2017: بدأت البنوك الحكومية، إلى جانب البنوك العاملة في السوق المحلية، بتطبيق قرار زيادة قيمة عمولة السحب والاستعلام عن الرصيد، وذلك عند الحصول على النقود باستخدام ماكينات الصرف الآلية.

-بدء إنتاج الغاز الطبيعي من حقل ظهر:

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد المصري في الوقت الحالي من العديد من الأزمات والمشكلات التي تنعكس بشكل مباشر على المواطن في حياته اليومية، فارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستويات الدخول، وارتفاع المستوى العام للأسعار، والأزمات المتلاحقة في مجالات الغذاء والطاقة والدواء وغيرها ضمن العقبات التي تواجه المواطن المصري وتقف عقبة في طريق التعاطي مع سياسات الإصلاح المتبعة ومسارات التنمية المستهدفة.

فقد شهد عام 2017 تغيير خريطة الدعم والتي ظهرت ملامحها بشكل واضح على خفض الدعم على المواد البترولية، وخفض الدعم على الخبز، إلى جانب ارتفاع أسعار الكثير من السلع والخدمات بشكل غير مسبوق جراء قرار "التعويم" وارتفاع سعر الدولار، ومن أمثلتها: ارتفاع أسعار تذاكر المترو، وخدمات الإنترنت وكروت الشحن وهى من أكثر القرارات التي تسببت في غضب قطاع كبير من المواطنين، فضلاً عن ارتفاع أسعار تذاكر الحج وغيرها.. إلا أن المواطنين يعقدون الآمال على الخروج من عنق الزجاجة وجني ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادي. فقد وضعت الحكومة المصرية برنامجاً شاملاً للتكيف والإصلاح من أجل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي ضوء ما سبق، تتحدد المشكلة البحثية في **رصد وتوصيف وتحليل الضوابط المهنية والأخلاقية التي يستند إليها القائمون بالإتصال في معالجة المضامين الاقتصادية في المواقع الاقتصادية المتخصصة، لما تتسم به من سعة انتشار وإمكانية استخدام الوسائط المتعددة، وذلك في ظل الضغوط والتحديات العديدة التي شهدها المجتمع المصرى في أعقاب ثورة 30 يونيو، وذلك على كافة الأصعدة**

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي أثرت بما لا يدعو مجالاً للشك على مستقبل المواطن، وقوته، وأمنه وخصوصاً مع قرب حلول الإنتخابات الرئاسية واستكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى، استجابة لقرارات صندوق النقد الدولى.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في خطورة الظرف السياسي والزمني الذي تمر به مصر الآن بعد سلسلة من الأحداث والصدمات والأزمات السياسية والاقتصادية التي واجهت المجتمع المصري في أعقاب ثورة 30 يونيو، والتي تطلبت اتخاذ العديد من الإجراءات للعودة إلى المسار السياسي واستكمال سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تستهدف انقاذ الاقتصاد المصري من جراء ما واجهه من انتكاسات بفعل السنوات الست التي أعقبت ثورة يناير 2011، مما يجعل الكشف عن الضوابط المهنية والأخلاقية أمراً ذا أهمية في هذا التوقيت خاصة مع كثرة الشائعات الاقتصادية وسرعة تدفقها عبر الشبكات الاجتماعية مع صعوبة تمييزها في ظل فيض المعلومات الذي يُميز هذا العصر، وبالتالي فإن الفهم الخاطئ للمضامين الاقتصادية سيؤثر سلباً على حياة المواطنين ومستقبلهم، وقد يعطي صورة سلبية عن الاقتصاد المصري أمام المنظمات والهيئات الدولية.

خامساً: أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

1-رصد وتحليل أهم الضوابط المهنية والأخلاقية التي يستند إليها القائمون بالإتصال في تغطية الأخبار الاقتصادية في المواقع الاقتصادية المتخصصة.
2-الكشف عن أهم العوامل المؤثرة على تشكيل منظومة المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم التعامل مع المضامين الاقتصادية.
3-رصد أوجه التشابه والإختلاف بين معالجة القضايا الاقتصادية في المواقع الاقتصادية المدروسة.

سادساً: تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المعايير المهنية والأخلاقية التي يستند إليها القائمون بالإتصال في تغطية الأخبار الاقتصادية في المواقع الإلكترونية المدروسة؟
-إلى أي مدى يؤثر إدراك القائمين بالإتصال للمعايير المهنية على صياغة وكتابة المضامين الاقتصادية في المواقع الاقتصادية المدروسة؟
- ما أوجه التشابه والإختلاف في تناول المواقع الإلكترونية المدروسة لأهم القرارات الاقتصادية خلال عام 2017؟

-إلى أي مدى تتأثر الضوابط المهنية بالسياق السياسي والاجتماعي والظرف الزمني الذي يمر به المجتمع؟

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى نظرية "المسئولية الاجتماعية":

تعرف نظرية "المسئولية الاجتماعية" بأنها: **"مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والمجتمع". وتعني المسؤولية الاجتماعية للصحافة أيضاً: "الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية والقيم"(28).**

ثامناً: الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى نمط البحوث الوصفية التحليلية، والتي تسعى إلى رصد وتوصيف وتحليل أهم المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لنشر المضامين الاقتصادية في المواقع الاقتصادية المتخصصة من أجل التعرف على كيفية معالجة أهم القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية في النصف الثاني من عام 2017 نظراً لثراء الفترة الزمنية للدراسة بالأحداث والقضايا والموضوعات الاقتصادية التي أثرت على الحياة الاجتماعية للمواطنين البسطاء والمستثمرين على السواء.

مناهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين هما: منهج المسح الإعلامي، وأسلوب المقارنة.

أدوات الدراسة: وظفت الدراسة أداة تحليل المضمون الكمي والكيفي للتعرف على المعايير المهنية لنشر الأخبار الاقتصادية في المواقع الاقتصادية المدروسة.

وتم تقسيم أهم القضايا الاقتصادية خلال النصف الثانى من عام 2017، وفقاً لفئات التحليل الآتية:

(1)-القضايا الاقتصادية-الاجتماعية:

-قرض صندوق النقد الدولي، قرارات الحماية الاجتماعية، منظومة الدعم في مصر، قانون التأمين الصحي الشامل، ارتفاع الأسعار، أهم المؤشرات الاقتصادية.

(2)-السياسات المالية: الضرائب، الأجور، المرتبات، المعاشات.

(3)-السياسات النقدية: أهم قرارات البنك المركزي.

(4)-قضايا التنمية الاقتصادية: أهم المشروعات التنمية.

(5)-أهم المستجدات في سوق الأوراق المالية:

مجتمع الدراسة: طبقت الدراسة التحليلية على عينة من المواقع الاقتصادية المتخصصة، وهي: **"المال"، و"أموال الغد"، و"الأهرام الاقتصادي"** لاعتبارات عدة يأتي في مقدمتها: تتسم المواقع الاقتصادية بأنها ترصد تطورات الأحداث والقرارات الاقتصادية لحظياً، ويقوم بمتابعتها قطاع كبير من المستثمرين أو الأفراد الذين يقومون باتخاذ قرار استثماري في ضوء ما تبثه هذه المواقع من أخبار وتقارير وتحليلات، كما أشارت الدراسات السابقة إلى تفوقها على الصحف الاقتصادية المتخصصة، وأقسام الاقتصاد في المواقع الإخبارية في استحواذها على أولويات متابعة المستثمرين لما تنشره من أخبار وموضوعات تمس مصالحهم.

الإطار الزمني للدراسة: تهتم الدراسة بالتعرف على أهم المعايير المهنية الحاكمة لنشر الأخبار الاقتصادية في المواقع الإلكترونية وذلك خلال النصف الثاني من عام 2017، ويعود اختيار هذه الفترة الزمنية لأنها فترة تتسم بالتنوع والثراء حيث أصدرت الحكومة المصرية مجموعة من القرارات الاقتصادية التي أثرت على الحياة الاجتماعية للمواطنين البسطاء والمستثمرين.

-مفاهيم الدراسة:

-المواقع الاقتصادية المتخصصة: هي المواقع التي تؤدي دوراً مهماً في إمداد الرأي العام بالمعلومات حول الأحداث والقضايا والموضوعات الاقتصادية، وتوجه خدماتها إلى الجمهور المهتم بالشئون الاقتصادية من مستثمرين وجمهور عام، وتعتبر هذه المواقع مصدر مهم وحيوي للمعلومات، والبيانات، والإحصاءات، وترتبط بالمجالات والأنشطة الاقتصادية. وتقدم هذه المواقع خدمة إعلامية متخصصة في المجال الاقتصادي بحيث لا تعد مجرد كونها مواقع إعلانية أو بيع إلكتروني ولكنها تقدم مختلف الخدمات الإعلامية من مواد خبرية واستقصائية وتفسيرية من خلال الفنون

الصحفية المعروفة. كما تقوم هذه المواقع بتعميق المفاهيم والخبرات التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية[1].

نتائج الدراسة التحليلية:

أشارت نتائج التحليل الكمي لعينة المواقع الاقتصادية المدروسة وهي: موقع **"أموال الغد"، وموقع "المال"، وموقع "الأهرام الاقتصادي"** خلال النصف الثاني من عام 2017 إلى عدة مؤشرات على صعيد **"مصادر المعلومات المستخدمة في المواد الخبرية وتوظيفها"، و"الوسائط المتعددة المتضمنة في المواد الخبرية"، و"مستوى التغطية الخبرية"، و"الضوابط المهنية التي تحكم تغطية المضامين الاقتصادية"**، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الضوابط المهنية لنشر المضامين الاقتصادية في موقع "أموال الغد":

-كشفت نتائج تحليل عينة المواد الخبرية بموقع **"أموال الغد"** عن أنه بلغت نسبة المواد الخبرية التي اعتمدت على مصدر واحد للمعلومة 76% خبراً من إجمالي عينة المواد الصحفية الخاضعة للتحليل، وهناك ثلاثة أخبار بدون مصادر معلوماتية، وتسعة أخبار (18%) من المواد الخبرية والتي اعتمدت على مصادر متنوعة ولكنها لم تراعي التوازن بين آراء المصادر.

-أظهرت النتائج أنه لم تهتم المواد الخبرية المدروسة بتوظيف الوسائط المتعددة في تقديم الأخبار الاقتصادية، حيث إننا لم نجد ملفات صوتية، أو مقاطع فيديو، أو لقطات سجلها شهود عيان، أو مواد مسجلة من برامج تليفزيونية، ولم يهتم الموقع كذلك بتوظيف فن "الإنفوجرافيك" في المواد الخبرية المنشورة بالموقع، كما افتقرت المواد الخبرية للروابط Links، أو الكلمات النشطة المتضمنة داخل النصوص الصحفية، حيث اكتفى القائمون بالإتصال بقسم "أخبار متعلقة" فقط بالموقع، والذي يختص باستكمال بعض الموضوعات الاقتصادية المتعلقة بموضوعات معينة مثل: "الإصلاح الاقتصادي"، و"تعويم الجنيه"، و"قرارات البنك المركزي"، و"نشاط البورصة".

-أشارت النتائج إلى اعتماد القائمين بالاتصال بموقع "أموال الغد" على نشر البيانات الصحفية للمسئولين بدون معالجة صحفية مما يؤدي إلى نمطية وتشابه المعالجات الصحفية المنشورة في المواقع الإخبارية والمواقع الاقتصادية المتخصصة.

---

[1])- سامح يوسف الشريف، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية الإلكترونية على اتجاهاتهم المجتمعية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة)، 2013.

-أشارت الدراسة إلى أن التغطية الصحفية للمضامين الاقتصادية في موقع "أموال الغد" قد اعتمدت على التغطية المجردة وذلك بنسبة 90% من إجمالي المواد الخاضعة للتحليل.

-أوضحت الدراسة أنه قد تنوعت الصور المتضمنة مع المواد الخبرية ما بين صور شخصية، وصور موضوعية، وصور أرشيفية.

-وفيما يتعلق بأهم الضوابط المهنية في نشر المضامين الاقتصادية بموقع "أموال الغد" فقد قامت الباحثة بإعداد استمارة تحليل مضمون لإختبار مدى توافر معايير "الدقة"، و"التوازن"، و"الوضوح"، و"الموضوعية"، وذلك من خلال عدة مؤشرات وضعتها الباحثة للتحقق من تطبيق المعايير المهنية في نشر المضامين الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

-أولاً: معيار "الدقة"، وهناك عدة مؤشرات تقيس هذا المعيار وهي:

-"خلو المواد الصحفية من الأخطاء الإملائية والنحوية"، و"نسب المعلومات إلى مصادر واضحة مُعلنة ومُعرفة تعريفاً صحيحاً"، و"تجنب التأويل الخاطئ للمعلومات"، و"دقة تفاصيل الخبر ودقة الاقتباس من المصدر"، و"دقة السياق المستخدم"، و"تزويد الخبر بوسائل داعمة كالصور والرسوم ورسوم الجرافيك المعلوماتية"، و"تزويد الأخبار بسياق مناسب لطبيعة الموضوع"، و"مراعاة ألا تزيد نسبة الخلفية عن 20% من حجم التغطية الصحفية"، و"استكمال الخبر"، و"نشر متابعات مستمرة للأخبار".

-ثانياً: معيار "التوازن"، وهناك عدة مؤشرات تقيس هذا المعيار وهي:

"فرصة متساوية لجميع الأطراف"، و"تقديم أدلة وشواهد"، و"التوازن في عرض وجهات نظر المصادر".

-ثالثاً: معيار "الوضوح"، وهناك عدة مؤشرات تقيس هذا المعيار وهي:

"تبسيط المصطلحات الاقتصادية"، و"استخدام جمل قصيرة ذات دلالة"، و"شرح الأرقام والإحصائيات المتضمنة في التقارير"، و"تقديم معلومات مكتملة السياق وواضحة المعنى وغير مبتورة أو مجتزأة".

رابعاً: معيار "الموضوعية"، وهناك عدة مؤشرات تقيس هذا المعيار وهي:

"فصل الرأي عن الخبر"، و"تغطية كافة جوانب الموضوع في التغطية الصحفية"، و"عدم تغييب الحقائق"، و"تغليب الاعتبارات المهنية على الطابع الدعائي والتسويقي في المواد الإخبارية"، و"الفصل بين المواد الخبرية والإعلانية".

واستناداً على ما سبق، أشارت نتائج الدراسة إلى أن موقع أموال الغد يطبق المعايير المهنية الآتية: "الوضوح"، و"الموضوعية"، و"التوازن" بنسب 60%، و48%، و32% وذلك على وجه الترتيب.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى انخفاض تطبيق معيار "الدقة" في المضامين الاقتصادية المنشورة، حيث حظي مؤشر "خلو المواد الصحفية من الأخطاء الإملائية والنحوية" بنسبة 24% من إجمالي المواد الخاضعة للتحليل، وحظي مؤشر "نسب المعلومات إلى مصادر واضحة معلنة ومعرفة تعريفاً صحيحاً" نسبة 34%، فيما بلغت نسبة تطبيق مؤشر "دقة تفاصيل الخبر ودقة الاقتباس من المصدر" نسبة 32% وذلك من إجمالي المواد الخاضعة للتحليل.

-وقد أشارت النتائج إلى أنه قد غلب الاتجاه السلبي في تغطية المضامين الاقتصادية بموقع "أموال الغد"، وذلك بسبب وقوع القائمين بالاتصال في العديد من الممارسات المهنية الخاطئة، مثل: "كثرة الأخطاء الإملائية"، و"عدم ملائمة العنوان مع النص الصحفي"، و"تغليف المواد الخبرية بالطابع الأدبي في العبارات والعناوين المنشورة"، وكثرة استخدام المجازات والاستعارات في عناوين المواد الخبرية، وقد اتضح ذلك في العديد من المواد الخبرية المنشورة خلال فترة الدراسة وذلك مثل:

1-"الشركات العقارية المتوسطة والصغيرة تدفع ثمن معركة الإصلاح الاقتصادي..ومطالب بتقديم حوافز استثنائية لإنقاذها".

2-"تقرير النشاط التجاري..الاستهلاك سيد الموقف".

3-"المستوردون: 75% تراجعاً بمبيعات السوق المحلية واستقرار أسعار السلع خلال الفترة الحالية"..وبتحليل هذا الخبر، وجدنا عدم ملائمة العنوان مع مضمون النص، كما أنه تم الاعتماد على مصدر واحد فقط في الخبر.

<u>ثانياً: الضوابط المهنية لنشر المضامين الاقتصادية في موقع "المال":</u>

-كشفت نتائج تحليل عينة المواد الخبرية بموقع **"المال"** عن أن نسبة المواد الخبرية التي اعتمدت على مصدر واحد للمعلومة بلغت 72% خبراً من إجمالي عينة المواد الصحفية الخاضعة للتحليل، أما المواد الخبرية التي اعتمدت على مصادر متنوعة ولكنها لم تراعي التوازن بين آراء المصادر فبلغت نسبتها 28% من إجمالي عينة المواد الصحفية الخاضعة للتحليل.

-أظهرت النتائج تشابه موقعي "المال"، و"أموال الغد" في عدم الاهتمام بتوظيف الوسائط المتعددة في تقديم الأخبار الاقتصادية، حيث إننا لم نجد ملفات صوتية، أو مقاطع فيديو، أو لقطات سجلها شهود عيان، أو مواد مسجلة من برامج تليفزيونية، وهناك بعض المواد الخبرية في موقع "المال" التي وظفت الجداول ورسوم الجرافيك

وذلك حينما يتعلق الأمر بنشر أسعار السلع والخدمات والعملات، كما افتقرت المواد الخبرية المنشورة في موقع "المال" للروابط Links، أو الكلمات النشطة داخل النصوص الصحفية، في حين اعتمد الموقع على الكلمات المفتاحية والتي صنفت المواد الصحفية المتعلقة ببعض الموضوعات مثل: "البنك المركزي"، و"وزارة المالية"، و"صندوق النقد الدولي"، و"تعويم الجنيه".

-أشارت النتائج إلى قيام القائمين بالاتصال بموقعي "أموال الغد" و"المال" بنشر البيانات الصحفية للمسئولين بدون معالجة صحفية مما يؤدي إلى نمطية وتشابه المعالجات الصحفية المنشورة في كل من المواقع الإخبارية والمواقع الاقتصادية المتخصصة، وخصوصاً فيما يتعلق بالقرارات التي يصدرها البنك المركزي.

-أشارت نتائج الدراسة إلى تخلي القائمين بالإتصال العاملين في موقع "المال" عن قواعد الكتابة الأسلوبية في الكثير من العناوين المنشورة بالموقع، وذلك من خلال استخدام المجاز والاستعارات في العناوين، وذلك على النحو التالي:

-"طارق عامر للمصدرين: الدولة سلمتلكم كورة هاتوا جون".

-"البورصة في أسبوع: قمة تاريخية جديدة وسط شح في السيولة".

-"الجارحي: رفع سعر الفائدة لإغراء المواطنين بالادخار وسحب السيولة".

-"الحوت يطالب باستمرار الإصلاح الاقتصادي الجرئ".

-"البورصة تتأرجح بمنتصف التعاملات..والمصريون الأكثر بيعاً".

-أشارت الدراسة إلى أن التغطية الصحفية للمضامين الاقتصادية في موقع "المال" قد اعتمدت على التغطية المجردة وذلك بنسبة 52% من إجمالي المواد الخاضعة للتحليل، بينما بلغت نسبة التغطية التفسيرية 48% من إجمالي المواد الصحفية الخاضعة للتحليل.

-أوضحت الدراسة أنه قد تنوعت الصور المتضمنة مع المواد الخبرية ما بين صور شخصية، وصور موضوعية، وصور أرشيفية وذلك في كل من موقعي "أموال الغد"، و"المال".

وفيما يتعلق بالتزام القائمين بالإتصال بتطبيق الضوابط المهنية في نشر المضامين الاقتصادية في موقع "المال"، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من المؤشرات المهمة من أبرزها:

-أشارت النتائج إلى أن موقع "المال" يطبق مؤشرات معيار "الدقة" وذلك على النحو التالي: بلغت نسبة مؤشر "تجنب التأويل الخاطئ للمعلومات" 80%، يليه

مؤشر "دقة تفاصيل الخبر ودقة الاقتباس من المصادر" بنسبة 68%، ثم مؤشر "نسب المعلومات إلى مصادر واضحة مُعلنة ومُعرفة تعريفاً صحيحاً" بنسبة 66%، ثم تطبيق مؤشر "خلو المادة الصحفية من الأخطاء الإملائية والنحوية" بنسبة 54%، في حين انخفضت نسبة مؤشر "تجنب الاعتماد على مصدر واحد للمعلومة" لتصل إلى 28%، ومؤشر "تزويد الأخبار بسياق مناسب لطبيعة الموضوع" بنسبة 20%.

-يطبق القائمون بالاتصال مؤشرات معيار "التوازن" وذلك على النحو التالي:
مؤشر "تقديم أدلة وشواهد" بنسبة 46%، في حين انخفضت نسب الاعتماد على المؤشران: "التوازن في عرض وجهات نظر المصادر"، و"إعطاء فرص متساوية لجميع الأطراف" وذلك بنسبة 12% و10% على التوالي.

-يطبق القائمون بالاتصال مؤشرات معيار "الوضوح"، وذلك على النحو التالي:
"استخدام جمل قصيرة ذات دلالة" بنسبة 66%، يليها مؤشر "تقديم معلومات مكتملة السياق وواضحة المعنى وغير مبتورة أو مجتزأة" بنسبة 52%، ثم "تبسيط المصطلحات الاقتصادية" بنسبة 26%، ثم "شرح الأرقام والإحصائيات المتضمنة في التقارير" بنسبة 24%.

-يطبق القائمون بالاتصال مؤشرات معيار "الموضوعية"، وذلك على النحو التالي:
تساوت نسب الاعتماد على مؤشري "فصل الرأي عن الخبر"، و"تغليب الاعتبارات المهنية على الطابع الدعائي والتسويقي في المواد الخبرية" وذلك بنسبة 64% لكل منهما، يليهما مؤشر "عدم تغييب الحقائق" بنسبة 56%، ثم "تغطية كافة جوانب الموضوع في التغطية الصحفية" بنسبة 38%.

ثالثاً: الضوابط المهنية لنشر المضامين الاقتصادية في موقع "الأهرام الاقتصادي":

● كشفت نتائج تحليل عينة المواد الخبرية بموقع **"الأهرام الاقتصادي"** إلى مجموعة من المؤشرات المهمة، من أبرزها:

-تفرد موقع **"الأهرام الاقتصادي"** عن موقعي "المال" و"أموال الغد" بوجود أقسام وفئات متعددة تغطي كافة قطاعات النشاط الاقتصادي وقطاع الاتصالات، وهي: "بورصة وشركات"، و"بنوك"، و"تأمين"، و"أسواق"، و"استثمار"، و"نقل ومواني"، واستثمار عقاري"، و"اتصالات"، و"مجتمع الأعمال"، و"مؤشرات"، و"أسواق عربية"، و"اقتصاد دولي"، بالإضافة إلى تغطية الموقع للأحداث الجارية.

-تميز موقع "الأهرام الاقتصادي" عن موقعي "المال" و"أموال الغد" باهتمامه بتوظيف الوسائط المتعددة في المواد الخبرية المنشورة، فمن الملاحظ تدشين قسم مستقل ل"الملتيميديا" والذي يحتوي على مواد خبرية متنوعة بها مقاطع فيديو،

كما توجد أسفل المواد الخبرية كلمات مفتاحية تغطي فئات متنوعة في مجالات النشاط الاقتصادي.

-تشابهت عينة المواقع الاقتصادية المدروسة، وهي: "أموال الغد"، و"المال"، و"الأهرام الاقتصادي" في الفصل بين المواد الخبرية والمواد الإعلانية.

-ركزت التغطية الإخبارية لموقع "الأهرام الاقتصادي" على التغطية التفسيرية وذلك بدرجة أكبر من موقعي "المال"، و"أموال الغد".

-اعتمد القائمون بالاتصال في موقع "الأهرام الاقتصادي" على الاستعانة بآراء مصادر متنوعة في المواد الخبرية المنشورة ومراعاة التوازن بين آرائهم.

-توصلت النتائج إلى التزام القائمين بالاتصال في موقع "الأهرام الاقتصادي" بقواعد الكتابة الأسلوبية في كتابة العناوين، والتي اتسمت بخلوها من الاستعارات أو الكلمات المجازية وذلك في المواد الخبرية الخاضعة للتحليل.

-تميز موقع "الأهرام الاقتصادي" بتنوع الصور المتضمنة مع المواد الخبرية ما بين الصور الشخصية، والصور الموضوعية، والصور الأرشيفية.

وفيما يتعلق بالتزام القائمين بالإتصال بتطبيق الضوابط المهنية في نشر المضامين الاقتصادية في موقع "الأهرام الاقتصادي"، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من المؤشرات المهمة من أبرزها:

-أشارت النتائج إلى أن موقع "الأهرام الاقتصادي" يطبق معيار "الدقة" وذلك من حيث: "دقة تفاصيل الخبر ودقة الاقتباس من المصادر"، و"نسب المعلومات إلى مصادر واضحة مُعلنة ومُعرفة تعريفاً صحيحاً"، و"خلو المادة الصحفية من الأخطاء الإملائية والنحوية"، و"تجنب الاعتماد على مصدر واحد للمعلومة"، في حين انخفض مؤشر"تزويد الأخبار بسياق مناسب لطبيعة الموضوع".

-يطبق القائمون بالاتصال مؤشرات معيار "التوازن" وذلك على النحو التالي: "التوازن في عرض وجهات نظر المصادر"، و"إعطاء فرص متساوية لجميع الأطراف" في التغطية الخبرية بموقع "الأهرام الاقتصادي".

-يطبق القائمون بالاتصال مؤشرات معيار "الوضوح"، وذلك على النحو التالي: "استخدام جمل قصيرة ذات دلالة"، يليها مؤشر "تقديم معلومات مكتملة السياق وواضحة المعنى وغير مبتورة أو مجتزأة"، ولكن لم نلاحظ أية ملامح لمؤشر "شرح الأرقام والإحصائيات المتضمنة في التقارير".

-يطبق القائمون بالاتصال مؤشرات معيار "الموضوعية"، وذلك على النحو التالي: "فصل الرأي عن الخبر"، و"تغليب الاعتبارات المهنية على الطابع الدعائي

والتسويقي في المواد الخبرية"، و"عدم تغييب الحقائق"، و"تغطية كافة جوانب الموضوع في التغطية الصحفية".

الخلاصة:

-على الرغم من خطورة المضامين الاقتصادية وأهميتها، ولكن أشارت نتائج الدراسة إلى وقوع القائمين بالاتصال في موقعي "أموال الغد"، و"المال"، في العديد من الممارسات المهنية الخاطئة مثل: استخدام الكلمات العامية، والمجاز والاستعارات في العناوين المنشورة، وعدم توافر سياق مناسب لطبيعة الموضوعات، وعدم الاهتمام بتبسيط المصطلحات الاقتصادية، كما أنه من الملاحظ كثرة الأرقام والاحصائيات في المواد الخبرية مما يؤدي إلى إصابة القارئ بالتشويش، بالإضافة إلى كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية والتي تزايد حدوثها في موقع "أموال الغد"، ويرجع سبب وقوع الإعلاميين في هذه الأخطاء إلى متطلبات بيئة العمل في المواقع الإلكترونية والتي تفرض على العاملين بها سرعة نشر الأخبار فور وقوعها وتحديثها مما يؤثر على جودة المضامين الإخبارية.

-تشابهت عينة المواقع الاقتصادية المدروسة في نشر تصريحات المسئولين الذين أدلوا بها سواء في البرامج التليفزيونية أو المؤتمرات أو البيانات الصحفية بدون معالجة صحفية جديدة أو محاولة لتوليد موضوعات وتقارير منها، مما أدى إلى نمطية وتشابه المضامين المتخصصة في المواقع الإخبارية والمواقع الاقتصادية المتخصصة.

-توصلت الدراسة إلى عدم إلمام الكثير من العاملين بالمواقع الاقتصادية المدروسة بطبيعة المعايير المهنية الحاكمة لتغطية المضامين الاقتصادية، وهو ما أدى إلى وقوعهم في الكثير من الأخطاء وذلك بسبب نمط التأهيل المهني والأكاديمي لهم الذي فرض نفسه بقوة على تغطياتهم الصحفية، فمثلاً تمتلئ صالات التحرير بالمواقع الاقتصادية بالعاملين الحاصلين على درجة البكالوريوس من كليات التجارة وإدارة الأعمال، والاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية الإعلام، وبالتالي يحتاج العاملون بالمواقع الاقتصادية إلى دورات تدريبية متخصصة في المعايير المهنية التي تحكم كتابة المضامين الاقتصادية.

-تُوصي الدراسة بتوظيف رسوم الجرافيك المعلوماتية في المواد الصحفية المنشورة بالمواقع الاقتصادية، لفائدتها في تبسيط المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية للقراء بطرق جذابة وتشويقية، كما أنها تُسهم في جذب المزيد من الزوار لصفحة الموقع على الشبكات الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

(1)-زيزيت إبراهيم حسين، أطر المعالجة الإعلامية لقضايا الإصلاح الاقتصادي في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: قسم العلاقات العامة والإعلان، 2017).

(2)-د.ندية عبد النبي القاضي، أطر التغطية الإخبارية لقضية التضخم في الصحف المصرية خلال النصف الثاني من عام 2015، **المجلة العلمية لبحوث الصحافة**، العدد التاسع، يناير/مارس 2017، ص ص 1-77.

(3)-دعاء عادل محمود، أطر تقديم القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على اتجاهات الجمور نحو هذه القضايا، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2016).

(4)-دعاء عبد الله السيد، تأثير المعلومات التي يكتسبها الفرد من خلال الإنترنت على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية على البورصة المصرية)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم علاقات عامة وإعلان)، 2016.

(5)-Angeliki Boubouka, Christos Tzalavras, Framing the Cypriot economic crisis: In the service of the neoliberal vision, **Sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav**, http://www.ekb.eg/resources, 2016, PP.1-20.

(6)-Na Yeon Lee ,Kanghui Baek, Squeezing out economic news for business news? Changes in economic journalism over the past 20 years in South Korea, **sagepub.co.uk/journalsPermissions.nav**, http://www.ekb.eg/register, 2016, PP.1-19.

(7)-عدلات عبد المعطي، دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية: دراسة تحليلية وميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (الجامعة الإسلامية: كلية الآداب، 2015)، ص ص 1-195.

(8)-نواف سلطان العتيبي، علاقة الأخبار الصحفية الاقتصادية بتقلبات سوق المال السعرية-دراسة تحليلية ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2015).

(9)- Angel Arrese, Alfonso Vara-Miguel, A comparative study of metaphors in press reporting of the Euro crisis, **Sage Journal Online**, **http://www.ekb.eg/register**, 2015, Vol.27, PP.133-155.

(10)- Katrina Schwarz, Coverage of the Euro Crisis In Spanish, German, British, and American Elite Newspapers, **Proquest**, http://www.ekb.eg/resources, May 2014.

(11)- Xhifeng Liu, Tingting Zhang, Xiaoguang Yang, **Social Interaction and Stock Market Participation**: Evidence from China, **College of Management and Economics, Tianjin University**, China, February 2014, PP.1-8, https://www.hindawi.com/journals/mpe/2014/906564

(12)- Eun Prica, A Comparative Communication Discourse Analysis Examination of the Economic Crisis of 1929 and the Mortgage Crisis of 2008 through the Analysis of Mainstream and Alternative Media Discourses, **Proquest**, http://www.ekb.eg/resources, May 2013.

13-سامح يوسف الشريف، تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية الإلكترونية على اتجاهاتهم المجتمعية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الصحافة)، 2013.

(14)- Paul Manning, Financial journalism, news sources and the banking crisis, **Sage Journals**, 2012, PP.173-189. http://www.eul.edu.eg/

15-على رجب الحمداني، تغطية الأزمة المالية العالمية في الصحف العربية: دراسة تحليلية لصحف الرأي الأردنية والزمان العراقية والبيان الإماراتية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الإعلام، 2011)، ص ص 1-130.

16-الأميرة سماح فرج، معالجة التليفزيون والصحف للأزمات في المجتمع المصري وعلاقتها بتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، إبريل 2011).

17-Hailiang Chen, Prabuddha De, Yu (Jeffrey) Hu, and Byoung-Hyoun Hwang, Customers as advisors: the role of social media in financial markets, October 30, 2011, **https://www.researchgate.net/publication/274200720_Customers_as_Advisors_The_Role_of_Social_Media_in_Financial_Markets**

18-David Remund, Nell C. L. Huang, Daniel Riffe, & Jennifer Harlow, "Beyond Exposure: Exploring the Role of Economic News Coverage in People's Sense of Economic Well-being", **Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication**, The Denver Sheraton, Denver, CO, Aug 04, 2010, http://citation.allacademic.com/meta/p433142_index.html

19-Xue Zhang, Hauke Fuehres, Peter A. Gloor, **Predicting Stock Market Indicators Through Twitter "I hope it is not as bad as I fear"**, Procedia – Social and Behavioral Sciences, 2010, Science direct, http://www.eul.edu.eg, PP.1-8.

20-Johan Bollen, Huina Mao, and Xiao-Jun Zeng, Twitter Mood Predicts the Stock Market, **Journal of Computational Science**, October 2010, PP.1-8. https://www.researchgate.net/publication/47405468_Twitter_Mood_Predicts_the_Stock_Market

21- سامية عبد المجيد الأغبري، تأثير اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور خلال الفترة من 1995-2002، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 2005).

22- Elena Raviola, Maria Norback, Bringing Technology and Meaning into Institutional Work: Making News at an Italian Business Newspaper, June 24, 2013, **Organization Studies 34(8)**, PP. 1171-1194 http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0170840613492077

23- Anne Louise Kruger**, Resources for improving journalists' understanding of the economic and financial parameters of**

Australia's agricultural and commodity producers, 2013, https://eprints.qut.edu.au/63645/2/Anne_Kruger_Exegesis.pdf

24- Sabine Tan**,** Facts, Opinions, and Media Spectacle: Exploring representations of business news on the internet, **Discourse & Communication,** PP.169-194, http://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1750481311399511

25- Joseph M. Chan, Francis L.F. Lee, Zhongdang Pan, Online news meets established journalism: how China's journalists evaluate the credibility of news websites, December 1, 2006**, New Media & Society**, PP.925-947. http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1461444806069649

26- Mary Jane Pardue, Most Business Editors Find News Reporters Unprepared, **Newspaper Research Journal**, Vol. 25, No.3. Summer 2004, PP.66-76. http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/073953290402500306

27- Jaemin Jung, Business News Web Sites Differ from Newspapers in Business Content, **Newspaper Research Journal**, Vol.24, No.2, Spring 2003, PP.114-119, http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/073953290302400209

28-محمد حسام الدين، **المسئولية الاجتماعية للصحافة**، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003).